مجتمع

صواعق رعدية تخلّف 5 قتلى في اليمن

قال مسؤولون ومصادر محلية في اليمن، إن خمسة أشخاص على الأقل لقوا حتفهم، من بينهم نساء وأطفال، وأصيب عدد آخر خلال الأيام الأخيرة، بعد أن ضربت صواعق رعدية أعقبتها أمطار غزيرة عدة محافظات في جنوب البلد وشماله. وارتفع عدد قتلى الأمطار والصواعق في اليمن إلى 18 شخصاً خلال أقل من أسبوع، و23 شخصاً منذ نهاية يونيو/حزيران الماضي. وحذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من أن موسم الأمطار الذي يبدأ في يوليو/تموز، سيؤثر في العديد من المناطق، مؤكداً محدودية المساعدات. (رويترز)

هزة أرضية تضرب شرقي بيرو

ضربت هزة أرضية بقوة 4,5 درجات على مقياس ريختر، الأحد، مناطق شرقي بيرو، وقالت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية إن الهزة وقعت على بعد 42 كيلومتراً شرق تشوكويتيرا، وعلى عمق 180 كيلومتراً، ولم ترد أنباء عن أضرار بشرية أو مادية من جراء الهزة. والجمعة، ضرب زلزال بقوة 6 درجات على مقياس ريختر، منطقة قريبة من سواحل بيرو على المحيط الهادئ. وتتعرض بيرو كل عام لنحو 400 هزة أرضية يشعر بها السكان، إذ تقع على حزام النار في المحيط الهادئ، وهي نقطة نشاط زلزالي على طول الساحل الغربي للقارة. (قنا)

«أونروا» تقاوم رغم قيود الاحتلال

تبذل وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» جهوداً حثيثة لتوفير التمويل اللازم لعملياتها في مخيمات اللجوء بقطاع غزة والضفة الغربية وعدد من الدول العربية، رغم ضغوط وتحديات متعددة. والأحد، أكدت الوكالة، في بيان، أن حجم العوائق التي تعترض العمليات الإنسانية يمنعها من تقديم الدعم الكافي لسكان قطاع غزة، وأن مجمع ناصر الطبي بات يعمل فوق طاقته منذ مجزرة المواصي، واستقبل أكثر من مائة حالة خطرة، كما أن رائحة الدم تفوح من كل مكان وسط تعطل أنظمة التهوية بسبب نقص الكهرباء والوقود. وفي ختام مؤتمر إعلان التعهدات الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الجمعة والسبت، أعرب المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني عن ثقته بأن «أونروا» ستكون لديها موارد كافية للعمل حتى نهاية سبتمبر/أيلول المقبل، مشيراً إلى أنه رغم أن جميع الدول تقريباً استأنفت تمويلها، فإن التحدي المالي لا يزال قائماً. وحذر لازاريني من أن هناك جهوداً ترمي إلى تفكيك الوكالة وتغيير المعايير الراسخة للسلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن هذا يشمل هجمات عبر مواقع التواصل ومقترحات تشريعية لطرد الوكالة من مقرها في القدس الشرقية وتصنيفها منظمة إرهابية. وخلال المؤتمر، كرر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس التأكيد أن «أونروا» هي العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة، وأنه لا بديل عنها.

(الأناضول، قنا)

موظفو «أونروا» خلال تسجيل مستحقين للمساعدات (أشرف ابوة عمرة/ الأناضول)

مشروع قانون ألماني يسهّل طرد الأجانب

برلين ـ **شادي عاكوم**

ترغب الحكومة الألمانية في ترحيل الأجانب بطريقة أسرع إذا ما أيدوا الأعمال الإرهابية والكراهية والعنف في منشورات أو تعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي. جاء ذلك مع موافقة مجلس الوزراء، يوم الأربعاء الماضي، على مشروع قانون يسمح لسلطات الهجرة في الولايات الفيدرالية أن تكون قادرة في المستقبل على طرد الأشخاص أو ترحيلهم إذا ما دعموا هذه الأفكار بسهولة أكبر، من دون إغفال أن مشروع القانون يحمل إشارات سياسية. وينص مشروع القانون على إدخال تغييرات على قانون الإقامة الذي ينظم عمليات ترحيل الأجانب، ومن الضروري دائماً أن تكون المصلحة العامة في مغادرة الشخص للبلاد فوق مصلحته في البقاء على الأراضي الألمانية. وعندما يصبح مشروع القانون نافذاً بعد مصادقة البرلمان الألماني عليه، قد يكون تعليق واحد أو علامة إعجاب على الشبكة الرقمية تحض على الكراهية كافية للطرد. وينص مشروع القانون على أن حكم المحكمة المسبق لن يكون ملزماً، كما بينت مجموعة «آر إن دي» الإخبارية. ففي حال أيد الشخص جرائم معينة تعكر صفو السلام العام، لن يكون من الضروري انتظار الإدانة الجنائية قبل الترحيل. وقالت وزيرة الداخلية الفيدرالية نانسي فيزر إن مشاركة واحدة تحض على الكراهية على الإنترنت يمكن أن تكون سبباً كافياً في المستقبل للطرد، ولن يكون هناك حاجة إلى إدانة جنائية. موضحة أن أي شخص لا يحمل جواز سفر ألمانياً ويمجد العنف والأعمال الإرهابية في بلادنا يجب طرده حيثما أمكن ذلك، وأن «الوحشية على الإنترنت تغذي أيضاً مناخاً من العنف يمكن أن يشجع على ارتكاب أعمال عنف جديدة». وتضيف أنه «بالإضافة إلى الملاحقة الجنائية المتسقة، نحتاج أيضاً إلى أدوات قانونية أكثر صرامة للأجانب، وهذا ما بإمكاننا فعله الآن». وتؤكد فيزر أيضاً على التأثير السياسي لاقتراح الإصلاح في القانون المعد، والذي يؤطر الإجراءات التي تحض على العنف الإسلامي والمعادي للسامية على الإنترنت. وبحسب الوزارة، فإن الهدف من مشروع القانون الصارم والمتشدد الحد من منشورات الكراهية في أعقاب طوفان الأقصى، والهجوم المميت بالسكين قبل أسابيع قليلة على ضابط شرطة في مدينة مانهايم.

ودعم اتحاد الشرطة الألماني خطط الحكومة الفيدرالية لتسهيل ترحيل الأجانب الذين يتغاضون عن الأعمال الإرهابية. في هذا السياق، قال نائب رئيس الاتحاد سفين هوبر مع التلفزيون الألماني الثاني «زي دي أف» أخيراً إن الأمر يتعلق بدعم الكراهية وجرائم الدعاية. وهذه ليست حرية تعبير ولكنها جريمة جنائية، مضيفاً أن كل من يدعو إلى الكراهية والإثارة والجرائم الإرهابية ليس له مكان في بلادنا.

وفي وقت رحب فيه رئيس اتحاد الشرطة يوخن كوبلكه بالقرار واصفاً إياه بأنه إشارة واضحة للمتعاطفين مع الإرهاب، انتقدت جمعية المحامين الألمان التشديد المزمع لقانون الترحيل. وقال رئيس مجموعة العمل المعنية بقانون الهجرة في الجمعية المحامي توماس أوبرهويزر لشبكة التحرير الألمانية، إن القانون شعبوي ولا ينصف حتى تعقيدات الحياة البشرية لأنه ليس كل من يحب شيئاً ما يجب أن يوافق على كل المحتوى، في إشارة إلى أن القوانين تقوم على مبدأ التناسب. وشدد على أن ربط حياة الشخص بأكملها بمثل هذه التصريحات، ربما لمرة واحدة، هو أمر مبالغ فيه، كما أنه من «الجنون» الاعتقاد بأن سلطات الهجرة ستكون قادرة على متابعة منشورات الإعجاب على مواقع التواصل الاجتماعي.

في خضم ذلك، يرى مراقبون أنه يتعين بذل الكثير من الخيال القانوني لتحديد المغزى من الإعجاب على مواقع التواصل، فضلاً عن أنه حتى لو صدر أمر بالطرد لدرء الخطر، يجب قبل الترحيل التحقق مما إذا كانت هناك أسباب للمسامحة.

وتقول المتحدثة باسم السياسة القانونية لحزب اليسار في البوندستاغ كلارا بونغر، إن تخطيط وزيرة الداخلية لطرد أشخاص بسبب منشوراتهم على مواقع التواصل، ليس إلا تتويجاً لتطورات مثيرة للقلق، وميل إلى الاستبداد، وقد برزت تعليقات أنه ستتم دراسة مشروع القانون في البوندستاغ، وما إذا كان يتوافق مع حرية التعبير. وفي حال لزم الأمر، سيتم إدخال تعديلات عليه، وسيعتمد الأمر في النهاية على كيفية صياغة التفاصيل على أن يقر البوندستاغ ومجلس الولايات الصيغة النهائية للقانون.

عقبات الترحيل

تظل هناك عقبات دائماً أمام تنفيذ قرار الطرد من ألمانيا، إذ لا يمكن ترحيل أي شخص معرَّض لأيّ من أشكال الاضطهاد، ومن المرجح أن تظل عمليات الترحيل صعبة، خصوصاً إلى البلدان التي تعاني أوضاعاً أمنية متوترة، أو ظروفاً سياسية حرجة، كما هو الحال في سورية وأفغانستان، على سبيل المثال.

تحقيق

قصف المهجرين مناطق غزة «الآمنة» مقابر

لم تكن مجزرة المواصي اول المجازر التي تستهدف ما يسمى «المناطق الآمنة»، فعلى مدار الشهرين الاخيرين، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المجازر بحق المدنيين في تلك المناطق

غزة ـ **امجد ياغي**

كشفت المجزرة الإسرائيلية الأخيرة على منطقة المواصي في خانيونس عن أن هناك خطة استهداف ممنهجة يستخدم فيها جيش الاحتلال الطائرات الحربية لقصف ما يوصف بأنه «مناطق امنة»، وبينما يكرر الاحتلال أنه استهدف شخصيات قيادية في المقاومة بالمنطقة التي تضم تجمعاً كبيراً لخيام النازحين، تبين أن جميع الضحايا من المدنيين، ومن بينهم أطفال ونساء. كانت المجزرة الأخيرة شديدة البشاعة، إذ استهدفت طوابير لنازحين كانوا ينتظرون الحصول على المياه، ثم استهدفت طواقم الدفاع المدني التي كانت تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه، رغم أنهم كانوا يرتدون زيهم الرسمي، ودمرت مركباتهم. وارتفعت حصيلة الشهداء في مجزرة المواصي إلى نحو 90 شهيداً، نصفهم من الأطفال والنساء، فضلاً عن نحو 300 إصابة، من بينهم قرابة 140 من الأطفال والنساء، والعديد منهم إصاباته حرجة، بينما القطاع الصحي منهار في قطاع غزة. وتحولت المواصي إلى أكبر تجمع للنازحين في القطاع، ويعيش عشرات الآلاف فيها في رعب دائم، فضلاً عن الجوع والعطش، وانعدام الخدمات الأساسية، وهم يتابعون من على شاطئ البحر حركة البوارج الحربية التي يمكن مشاهدتها بالعين المجردة، كما تكثف طائرات الاستطلاع الإسرائيلية وجودها في سماء المنطقة، وبلاحظ وجودها في الوقت الحالي أكثر من أي وقتٍ مضى.

ومنذ وقوع المجزرة، أصبح الكثير من النازحين مستسلمين لواقع انتظار الشهادة في أي وقت. من بين هؤلاء النازح محمد مهنا، وقد أصيب في القصف، لكن إصابته متوسطة، وغُولج في النقطة الطبية الموجودة في المنطقة، وعاد إلى خيمته التي تبعد بضعة أمتار من الأمتار عن مكان القصف، وقد قرر نقل الخيمة، لكنه لم يجد مكاناً لنقلها إليه، خصوصاً أنه لا يوجد مكان آمن بالمطلق.

خسر مهنا عدداً من أفراد عائلته خلال الأسبوع الماضي، وهم أشخاص قرروا البقاء في المنطقة الشمالية، وهو يشعر بندم كبير على مغادرة مدينة غزة، رغم سياسة التجويع والتعطيش التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على السكان، إذ لا يزال جيش الاحتلال يعتبر المنطقة الشمالية منطقة قتال، ويمنع العودة إليها. يقول مهنا لـ«العربي الجديد»: «أعيش في حالة استسلام للواقع، وأترقب صوت أي قصف إسرائيلي لأخرج سريعاً من الخيمة. أصبت في المجزرة، وجميع المصابين من المدنيين، وكنا ننتظر الحصول على المياه في ظل قلة عدد نقاط توزيع المياه في المنطقة. الانفجار كان ضخماً، والرمال التي أثارها وصلت إلى عشرات الخيام المجاورة، وبعض المصابين استشهدوا بسبب دفنهم تحت كميات كبيرة من الرمال التي أدت إلى اختناقهم، والبعض الآخر أنقذهم الناس عندما أزاحوا الرمال عنهم».

يضيف: «لدي ثلاثة أبناء أكبرهم فتاة مراهقة، ونحن محاصرون من كل الجهات، ونعيش في الكذبة الإسرائيلية التي تزعم أن المواصي من بين المناطق الآمنة، لكننا لا نعرف إلى أين نذهب، وأشعر بالندم لأنني غادرت مدينة غزة، فالموت الذي كان يطاردنا هنا قائم هنا أيضاً، ويبدو أن الشهادة باتت أمراً حتمياً، فجميع الدول خذلتنا، وقام الاحتلال بحشرنا هنا حتى بروح حججا وهمية، أو يسجل انتصارات نفسية على حساب أرواح الأبرياء».

ووثقت كاميرات النازحين استهداف الاحتلال لسيارات الدفاع المدني التي كانت متوقفة في أحد الطرق الرملية المؤدية إلى مكان المجزرة، ما يدلل على تعمد الاحتلال إعاقة أي وسيلة إنقاذ أو إغاثة للضحايا. كان محمد مهنا من بين أول دفعة تم نقلها من المصابين، ثم كان شاهداً على الاستهداف المباشر والمقصود لعناصر الدفاع المدني ومركباته. وراح ضمن ضحايا القصف الأخير لتجمع النازحين عدد من الناجين من المجزرة الإسرائيلية التي وقعت في مخيم البركسات، شمال غربي مدينة رفح، وكان من بينهم اثنان من المصابين بحروق، واللذان كانا يتلقيان علاجاً لا يتجاوز بعض الأدوية المسكنة ومراهم، وهما محمد النجار وعبد الله حماد. ويؤكد صديقهما زهدي بركة (30 سنة)، أنه تمكن من العثور على جثماني صديقيه اللذين كانا يحاولان الهرب من حرارة الصيف داخل الخيام، كونهما مصابين بحروق من الدرجة الثانية في مناطق عدة من الجسم. نجا بركة من القصف لأنه كان يوجد حينها في خيمة أسرته، والتي لا تبعد سوى بضعة مئات من الأمتار عن مكان وجودهم، وتمكن من انتشال الجثمانين من تحت الرمال بعد نحو 4 ساعات من البحث. يقول بركة لـ«العربي الجديد»: «كان الناس متجمعين من أجل الحصول على المياه، بينما كان الشهيدان محمد وعبد الله في المكان ضمن محاولاتهما المستمرة للهرب من شدة الحرارة، فقد كانا يواجهان التهابات في حروقهما بسبب الحر وانتشار الحشرات، وكذلك لعدم توفر العلاج المناسب، وكثيراً ما كنا نحاول الحصول على أدوية لهما، لكننا كنا نفشل مع تقلص دخول الأدوية إلى القطاع. كنت الأزمهما دائماً، لكني كنت في وقت القصف منشغلاً بتدبير احتياجات أسرتي من الطعام والشراب». يضيف: «المناطق الآمنة كذبة كبيرة، والجميع يعلم أنها كذبة، ونعرف أن الاحتلال يمكن أن يرتكب مجزرة بحقنا في أي وقت، لكن ما يحزنني أن محمد وعبد الله كانا يأملان أن تنتهي الحرب قريباً، وكانا يواسيان أنفسهما رغم شدة الآلام بأنه حال إتمام صفقة أو هدنة توقف الحرب، سيمكنهما السفر للعلاج خارج القطاع، لكنهما هما استشهدا بعد عذاب طويل، بينما أنا محبط، ولا أملك أي أمل في المستقبل». وفي 24 مايو/ أيار الماضي، قصف جيش الاحتلال خيام النازحين في منطقة المواصي، كما خلف شهداء وجرحى، وسبّب تدمير عشرات الخيام. وفي 27 مايو الماضي، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة مخيم البركسات في وقت كان يزعم فيه أن المنطقة الغربية الشمالية من مدينة رفح تصنف باعتبارها «منطقة آمنة»، وضمن المناطق التي يطلب من النازحين التوجه إليها والبقاء فيها. كما ارتكب مجزرة أخرى بحق النازحين إلى مبنى وزارة التنمية الاجتماعية في 24 مايو، بينما كان يعتبر منطقة وسط دير البلح «منطقة آمنة» ووصل الاستهداف إلى محيط مستشفى شهداء الأقصى الموجود على حدود شارع صلاح الدين، وهي المنطقة الأخيرة ضمن المنطقة الآمنة. والشهر الماضي، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة كبيرة في مخيم النصيرات طاولت منطقة السوق الذي يقع على أطراف المنطقة الآمنة، وراح ضحية تلك المجزرة نحو 274 شهيداً فضلاً عن مئات من الجرحى. كما قصف الاحتلال في منتصف شهر يونيو/ حزيران الماضي، خيام النازحين في منطقة قريبة من قرية الزوايدة المطلة على شاطئ البحر المتوسط.

وأدى تكرار القصف الإسرائيلي لما يصفه بأنه «مناطق آمنة» إلى مخاوف كبيرة لدى سكان المنطقة الشمالية من القطاع، والذين بات الكثيرون منهم يرفضون النزوح نحو جنوبي القطاع، ويصرون على البقاء في الشمال رغم التهديدات الإسرائيلية المتواصلة، وتكرار أوامر إخلاء المنطقة المصنفة بالكامل باعتبارها منطقة قتال.

لا تزال عائلة محمد صيام تشعر بالندم لترك منزلها في المنطقة الشمالية، والنزوح جنوباً إلى مدينة دير البلح، والتي فقدوا فيها خمسة من أفراد العائلة، ويعتبر صيام أن «المناطق الآمنة هي بالتأكيد غير آمنة، ولا شك لدينا أن الاحتلال يسعى لقتلنا في كل مكان، وهو يروج أسباباً واهية ومفضوحة لاستهداف المدنيين الفلسطينيين، وقتل أكبر عدد منهم، وهذا دفعني إلى النزوح إلى منطقة مواجهة لشاطئ البحر». ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا مكان نذهب إليه، فالبحر من أمامي والموت من خلفي، ولست أخشى من فقدان حياتي بقدر خشيتي من خسارة أبنائي. لا يوجد في قطاع غزة كله أي منطقة آمنة، والمجتمع الدولي الذي لا يزال يكرر خلف الاحتلال هذه الكذبة متورط في قتلنا. أنا أسميها مناطق الرعب، أو مناطق الموت البطيء. وقد استشهد عمي مع أبنائه عندما نزحوا إلى إحدى هذه المناطق، وقد كان يكرر قبل استشهاده أنه لا يريد الموت، ويريد أن يكبّر أبناءه أمام عينيه، لكن الاحتلال قتلهم جميعاً».

خلفت مجزرة المواصي عشرات الشهداء والجرحى (بشار طالب/ فرانس برس)

90
عدد شهداء مجزرة المواصي، فضلاً عن نحو 300 إصابة من بينهم قرابة 140 من الأطفال والنساء.

لاجئون سوريون في تركيا يستعدون لـ«غربة جديدة»

مع تزايد التضييق والترحيل القسري، أوقف سوريون مشاريعهم الدراسية والاستثمارية في تركيا، ويفكر بعضهم بالعودة إلى بلدهم أو الهجرة إلى دولة ثالثة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتنامى مخاوف السوريين في تركيا بعد استهداف متاجرهم وممتلكاتهم في ولاية قيصري (وسط)، في مطلع يوليو/ تموز الماضي، ويترافق ذلك مع إطلاق دعوات في ولايات مثل غازي عنتاب وقونيا وهاتاي وكليس وأورفا، وحتى إسطنبول، لترحيل السوريين وتحميلهم مسؤولية تردي الوضع المعيشي، واتهامهم بمحاولة تغيير تركيا ديموغرافياً. وبلغت التضييقات الأخيرة درجة دفعت سوريين لعرض ممتلكاتهم للبيع تمهيداً للهجرة إلى «غربة جديدة» لم يحددوا وجهتها في ظل رفض غالبية دول العالم استقبالهم. يقول الأكاديمي أسامة. ع (57 سنة)، لـ«العربي الجديد»: «إندونيسيا هي وجهتي، علماً أن تركيا أقرب إلينا من أي بلد في العالم. راسلت إدارة جامعة في مدينة جاكرتا كي أعمل فيها، وقررت أن آخذ أسرتي معي، ستارك ابني وابنتي في تركيا كي ينهيا الدراسة الجامعية». ويقول مستثمر في القطاع الغذائي يحمي الفاتح في إسطنبول، يطلق على نفسه اسم أبو المجد، لـ«العربي الجديد»: «بدأت في تصفية أعمالي، والأرجح أن مصر ستكون وجهتي، لأن المبيعات تراجعت أكثر من النصف هذا العام بعد تنفيذ تدابير العودة الطوعية والقسرية إلى سورية، وتناقص عدد السوريين بمنطقة الفاتح التي كانت تهجير جماعي قسراً على مدى ليال بحثاً عن الأمان، ما شكل مأساة وكارثة إنسانية غضّ الضمير العالمي بصره عنها. وواجه آلاف من الأطفال وكبار السن والمرضى تحديداً تهديدات الموت بسبب الجوع وعدم توفر الأدوية، وافترشوا أرصفة الطرق التي تربط بين ولاية سنار وولايتي النيل الأزرق والقضارف». وتتهم اللجنة طرفي النزاع بمضاعفة المعاناة عبر فرض قيود على المعابر الرئيسية، ومنع الفارين من الأعمال وجدي ميرغني الذي وفرّ أرضاً بمساحة 80 فداناً بمنطقة ود الحوري، فروا من ولاية سنار جراء المعارك تجاوز 150 ألفاً، وهجّروا إلى ولايات القضارف وكسلا والنيل الأبيض والنيل الأزرق. ويقول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، إن «النزاع في ولاية سنار فاقم معاناة المدنيين بشكل كبير، وزاد انتهاكات القانون الإنساني الدولي، إذ واجه المدنيون مخاطر عدة في مجال الحماية. وأبلغ كثيرون عن تعرضهم لعمليات نهب واسعة للممتلكات». يضيف: «استضافت ولاية القضارف سابقاً نحو 280 ألف مهجر من ولايتي الخرطوم والجزيرة، وانضم إليهم حالياً مهجرون من سنار عانوا من عدم الحصول على الغذاء والماء والكساء والمأوى والخدمات العلاجية، فتدخلت 200 منظمة دولية ومحلية في مساعدتهم، وساندهم سكان من القضارف، من خلال مبادرات شخصية وجماعية، واحدهم رجل الأعمال وجدي ميرغني الذي وفرّ أرضاً بمساحة 80 فداناً بمنطقة ود الحوري، جرى تجهيزها بمصادر المياه والكهرباء، لاستضافة المهجرين وأسرهم، كما قدّم خدمات غذائية عاجلة للمهجرين في المنطقة». وتقول لجنة محامي الطوارئ التي تدافع عن حقوق المدنيين: «أحدث القتال في سنار تحوّلاً كبيراً في حياة سكان الولاية، واضطر مئات الآف النساء والأطفال وكبار السن والمرضى من أنحاء الولاية إلى تنفيذ تهجير جماعي قسراً على مدى ليال بحثاً عن الأمان، ما شكل مأساة وكارثة إنسانية غضّ الضمير العالمي بصره عنها. وواجه الآف من الأطفال وكبار السن والمرضى تحديداً تهديدات الموت بسبب الجوع وعدم توفر الأدوية، وافترشوا أرصفة الطرق التي تربط بين ولاية سنار وولايتي النيل الأزرق والقضارف». وتتهم اللجنة طرفي النزاع بمضاعفة المعاناة عبر فرض قيود على المعابر الرئيسية، ومنع الفارين من الأعمال وجدي ميرغني الذي وفرّ أرضاً بمساحة 80 فداناً بمنطقة ود الحوري، إلى مدينة ود مدني، فخدعتهم بالعودة إلى المنزل ثم بالخروج من باب خلفي لم يعلموا بوجوده، ولحقت بباقي أفراد أسرتي إلى خارج المدينة». تضيف: «سرت مع أفراد من أسرتي وسكان آخرين من المدينة نحو 24 كيلومتراً وصولاً إلى منطقة الدندر، ثم نقلتنا مركبة إلى القضارف وبعدها إلى كسلا حيث نمكث عند أقارب. ويبقى الأمر المحزن والمقلق أنني فقدت التواصل مع شقيقي، وهو مريض، الذي بات في عداد قائمة طويلة للمفقودين».

قصة ناهد هي واحدة من قصص مآسي التشرد والعيش بلا مأوى والتعرّض لحرارة الشمس والأمطار، والسير مسافات طويلة، ونقص المأكل والمشرب، وفقدان فرد أو أكثر من الأسرة. تكشف مبادرة «مفقود» التطوعية أنها رصدت 206 حالات لفقدان أشخاص جراء الأحداث في سنجة وحدها، وذلك استناداً إلى بلاغات تلقتها من أسر. وأشارت إلى أن رصداً آخر للمفقودين حدد عددهم بـ524، وتوضح المبادرة أن عدد المفقودين الأطفال وصل إلى 95، منهم 34 دون سن الخامسة، وأحدهم كان يبلغ عمره خمسة أيام، وتشير إلى أن عدد المفقودين الإناث 76 والذكور 130. وتفيد تقارير منظمات محلية وإقليمية بأن عدد الذين قسراً و1287 عادوا طوعاً. وتراجع عدد السوريين في تركيا بنحو 670 ألفاً خلال عام واحد، ضمن ما أعلنه الرئيس رجب طيب أردوغان على صعيد إعادة نحو مليون شخص طوعاً إلى شمال غربي سورية المحرر من أصل نحو 3,2 ملايين سوري موزعين في الولايات التركية. وتفيد بيانات مديرية الهجرة التركية بأن حصة ولاية قيصري، التي شهدت الأحداث الأخيرة، بلغت نحو 82 ألف سوري، ولحقت أضرار بـ64 متجراً لسوريين في حي صبحية، و22 محلاً في حي فوزي شاكماك، وفي شارع فوزلي 22 محلاً، و15 محلاً في حي كشوك مصطفى، وستة محلات في مولانا، كما تضررت 12 سيارة بشكل كبير، وهناك على الأقل سيارتان دمرتا بالكامل بعد حرقهما. كما تحطمت الكثير من نوافذ منازل اللاجئين بالمدينة بسبب قذفها بالحجارة.

وزاد التضييق على السوريين بعد تسريب بيانات اللاجئين السوريين المسجلين في نظام الحماية المؤقتة، وشمل منح التنقل بين الولايات، وزيادة الأحياء الممنوع التاجير فيها للسوريين، فضلاً عن تضاعف أسعار إيجارات المنازل.

سوريون خلال تظاهرة في إسطنبول (ياسين أكجول/ فرانس برس)

سوريون عائدون من تركيا عبر معبر باب السلامة (رامي السيد/ فرانس برس)

تحولت منطقة المواصي إلى اكبر تجمع للنازحين في قطاع غزة

ناجون من مجزرة مخيم البركسات كانوا من بين شهداء المواصي

«لا مكان نذهب إليه، فالبحر من أمامي والموت من خلفي، ولست أخشى من فقدان حياتي بقدر خشيتي من خسارة أبنائي. لا يوجد في قطاع غزة كله أي منطقة آمنة، والمجتمع الدولي الذي لا يزال يكرر خلف الاحتلال هذه الكذبة متورط في قتلنا. أنا أسميها مناطق الرعب، أو مناطق الموت البطيء. وقد استشهد عمي مع أبنائه عندما نزحوا إلى إحدى هذه المناطق، وقد كان يكرر قبل استشهاده أنه لا يريد الموت، ويريد أن يكبّر أبناءه أمام عينيه، لكن الاحتلال قتلهم جميعاً».

عدد الفارين من المعارك في ولاية سنار يتجاوز 150 الف سوداني

تستضيف ولاية القضارف مهجرين من ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار

مهجّرو سنار في السودان: قصص التشرّد

يواجه عشرات الآلاف من سكان ولاية سنار في السودان مآسي كبيرة، مع استمرار المعارك العنيفة، وسيطرة قوات الدعم السريع على مدن جديدة في الولاية، مثل الدندر والسوكي وكركوج وام بنين

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

التحق مهجّرون من ولاية سنار وسط السودان بملايين المنكوبين بكوارث الحرب المندلعة في السودان منذ إبريل/ نيسان 2023، والتي شهدت العديد من المجازر، ونزوح مئات الآلاف، فضلاً عن مغادرة عشرات الآلاف البلاد. تروي ناهد مصطفى التي تسكن في مدينة سنجة، عاصمة ولاية سنار (جنوب شرق)، لـ«العربي الجديد»، أنها تفاجأت على غرار سكان المدينة بوصول قوات الدعم السريع إلى سنجة في 29 يونيو/ حزيران الماضي، وصدمها استهداف قوات الدعم السريع منزلها. وتقول: «دهم العناصر المنزل وضربونا ونهبوا السيارة والأموال والهواتف وخرجنا، ثم عادوا للبحث عن ذهب ومقتنيات أخرى ثمينة. ومع بزوغ فجر اليوم التالي قررنا المغادرة مهما كان الثمن. وعند باب المنزل أبلغني العناصر أنهم يريدون اعتقالي وترحيلي بالتحرك بحرية من دون قيود، محذرة من مخالفة وانتهاك القانون الإنساني الدولي. ويؤكد رئيس جمعية «راف» للتنمية، أحمد صلاح قرشي، لـ«العربي الجديد»: «لا يزال المهجرون يحتاجون إلى غذاء وإيواء وعلاجات وأدوية، ويوجد عدد كبير منهم في محيط السوق الشعبي رغم الظروف المناخية، وهم يحتاجون أيضاً إلى تجهيز سكن ملائم». ويذكر قرشي أن «منظمة راف استجابت لحال الطوارئ، وتدخلت بالشراكة مع المنظمة الدولية لتأسيس عيادات مجانية للأطفال، وعلاج الأمراض الباطنية، والخاصة بالنساء والتوليد، وأيضاً لتجهيز صيدلية ومختبر، وهناك مبادرات شبابية وتحركات من مجتمع القضارف في مجالات الغذاء والإيواء». ويرى أن الأوضاع السائدة تحتاج إلى مزيد من التدخلات في ما يتعلق بالإيواء والغذاء، مع تزايد وتيرة التهجير، وارتفاع الأعداد بشكل يومي، مع تصاعد الأعمال العدائية في البلاد.

هاربون من مدينة سنجة إلى قسنا (فرانس برس)